



يقتصر على وسائل الإعلام

(تصويب آخر بند تحت رقم 1 - تعديل بروتوكول كيوتو)

بيان صحفي

في مؤتمر الأمم المتحدة في الدوحة المعنى بتغيير المناخ، الحكومات تتخذ الخطوة الأساسية التالية في التصدي العالمي لتغيير المناخ

(الدوحة، 8 ديسمبر 2012) -- في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغيير المناخ في العاصمة القطرية الدوحة، اتخذت الحكومات الخطوة الأساسية التالية في التصدي العالمي لتغيير المناخ.

فأقد نجحت البلدان في الاتفاق على إطلاق فترة التزام جديدة في إطار بروتوكول كيوتو، واتفق على جدول زمني صارم لاعتماد اتفاق عالمي بشأن المناخ بحلول عام 2015، واتفق على مسار لزيادة الطموح اللازم للتصدي لتغيير المناخ. كما أقرت البلدان استكمال مؤسسات جديدة واتفق على سبل ووسائل تقديم قدر أكبر من التمويل في مجال المناخ والتكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي هذه المناسبة، قال رئيس المؤتمر عبد الله بن حمد العطية: "فتحت الدوحة بوابة جديدة لقدر أكبر من الطموح والعمل - بوابة الدوحة للمناخ. وقطر



فخورة بأنها تمكنت من جمع الحكومات هنا لتحقيق هذه المهمة التاريخية. وأشكر جميع الحكومات والوزراء على عملهم من أجل تحقيق هذا النجاح. الآن يتبعن على الحكومات أن تتحرك بسرعة من خلال بوابة الدوحة للمناخ والمضي قدما نحو الحلول لتغير المناخ".

وطالبت الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كريستيانا فيغيريس البلدان بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الدوحة على وجه السرعة وبحيث يتسنى للعالم أن يبقى تحت مستوى ارتفاع درجة الحرارة درجتين مؤويتين باعتبار ذلك الحد الأقصى المتفق عليه دوليا.

وقالت فيغيريس: "أهنئ رئاسة قطر على إدارتها لمؤتمر معقد وصعب. الآن، هناك الكثير من العمل للقيام به. الدوحة هي خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل. فطريق البقاء تحت درجتين يظل بالكاد مفتوحا. العلم يبيّن ذلك، والبيانات تثبت ذلك".

وأضافت فيغيريس: "يجب أن تركز الان مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ على الطرق والوسائل الملمسة لتسريع وتيرة العمل والطموح. العالم لديه المال والتكنولوجيا للبقاء دون درجتين. بعد الدوحة، بات الأمر مسألة نطاق وسرعة وعزيمة والتزام بالجدول الزمني".

نجحت الحكومات في الدوحة أيضا في اتمام العمل في إطار الاتفاقية التي بدأت في بالي عام 2007 وضمان استمرار العناصر المتبقية من هذا العمل في إطار عملية الأمم المتحدة المعنية بتغيير المناخ.

مؤتمر الأمم المتحدة الرئيسي القائم المعنى بتغيير المناخ، أي مؤتمر الأطراف التاسع عشر، سوف يعقد في العاصمة البولندية وارسو، في نهاية عام 2013.



نتائج مؤتمر الدوحة بمزيد من التفاصيل

1- تعديل بروتوكول كيوتو

تم تعديل بروتوكول كيوتو، باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري، بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتبارا من 1 يناير 2013.

- قررت الحكومات أن طول فترة الالتزام الثانية ستكون 8 سنوات.
- تم الاتفاق على المتطلبات القانونية التي سوف تسمح بالاستمرار السلس للبروتوكول.
- تم الإبقاء على القواعد المحاسبية القيمة للبروتوكول.
- البلدان التي تتخذ التزامات إضافية بموجب بروتوكول كيوتو وافقت على استعراض التزاماتها بخفض الانبعاثات في موعد أقصاه عام 2014، وذلك بهدف زيادة مستويات طموح كل منها.
- آليات السوق التابعة لبروتوكول كيوتو - آلية التنمية النظيفة، التنفيذ المشترك والتجار الدولي بالانبعاثات - يمكن أن تستمر اعتبارا من عام 2013.
- لن ينقطع الوصول إلى الآليات بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة التي وافقت على أهداف فترة الالتزام الثانية.
- سوف يستمر عمل آلية التنفيذ المشترك، بالقواعد الفنية المتفق عليها التي تسمح بإصدار تصاريح أرصدة، ما إن يتم وضع هدف لانبعاثات بلد مضيف بشكل رسمي.



• ضمن القواعد المحاسبية، تم المزيد من التطوير للنصوص المتعلقة بترحيل وحدات الكميات المخصصة من فترة الالتزام الأولى إلى فترة الالتزام الثانية بهدف تعزيز السلامة البيئية لنظام بروتوكول كيوتو. علاوة على ذلك، أوضحت أستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان ولختنستاين وموناكو والنرويج وسويسرا، من خلال إعلانات مرفقة بمقرر الدوحة بشأن فترة الالتزام الثانية، أنها لن تشتري مثل هذه الوحدات الفائضة من أطراف أخرى.

- 2 - الجدول الزمني لاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ لعام 2015 وزيادة الطموح قبل عام 2020

- وافقت الحكومات على العمل بوتيرة سريعة لوضع اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ يغطي جميع البلدان اعتبارا من عام 2020، والذي سيعتمد بحلول عام 2015، وإيجاد سبل لمساعدة الجهود قبل عام 2020 بما يتجاوز التعهدات القائمة للحد من الانبعاثات بحيث يستطيع العالم أن يبقى تحت الدرجتين المؤويتين في ارتفاع درجة الحرارة كحد أقصى.
- سوف يعقد عدد كبير من الاجتماعات وورش العمل في عام 2013 لإعداد الاتفاق الجديد واستكشاف وسائل أخرى لزيادة الطموح.
- وافقت الحكومات على أن تقدم إلى أمانة الأمم المتحدة المعنية بتغيير المناخ، في موعد أقصاه 1 مارس 2013، المعلومات والأراء والمقترنات بشأن الإجراءات والمبادرات والخيارات لتعزيز الطموح.
- عناصر النص التفاوضي سوف تكون متاحة في موعد أقصاه نهاية عام 2014، بحيث تكون مسودة النص التفاوضي متاحة قبل مايو 2015.



- أُعلن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في الدوحة أنه سيعقد اجتماعاً لزعماء العالم في عام 2014 لحشد الإرادة السياسية للمساعدة في ضمان الالتزام بـ مهلة عام 2015.

3 - استكمال البنية التحتية الجديدة

أحرزت الحكومات في الدوحة تقدماً كبيراً في استكمال بنية تحتية جديدة لتقديم التكنولوجيا والتمويل للدول النامية والتحرك نحو الانجاز الكامل لهذه البنية التحتية وتقديم الدعم. والأهم من ذلك أن الحكومات:

- أقرت اختيار جمهورية كوريا مقرًا لصندوق المناخ الأخضر وخطوة عمل لجنة الدائمة للشؤون المالية. ومن المتوقع أن يبدأ صندوق المناخ الأخضر نشاطه في مدينة "سوندغو" في النصف الثاني من عام 2013، مما يعني أنه يمكن إطلاق أنشطته عام 2014.
- أقرت الحكومات إنشاء اتحاد بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته المضيف لمركز تكنولوجيا المناخ، وذلك لفترة أولية مدتها خمس سنوات. وسيكون هذا المركز، إلى جانب الشبكة المرتبطة به، هو الذراع التنفيذي لآلية التكنولوجيا التابعة للأمانة الأممية المتحدة لاتفاقية الإطارية. واتفقـت الحكومات أيضاً على دستور المجلس الاستشاري لهذا المركز.

4 - التمويل الطويل الأجل لإجراءات المناخ

- جددت البلدان المتقدمة التزامها بالوفاء بوعود موافصلة تقديم الدعم المالي الطويل الأجل لإجراءات المناخ إلى الدول النامية، وذلك بهدف حشد 100 مليار دولار أمريكي من أجل إجراءات التكيف والتخفيف على حد سواء بحلول عام 2020.



- يشجع الاتفاق أيضاً البلدان المتقدمة على زيادة الجهود المبذولة لتوفير التمويل لفترة 2013-2015 على الأقل بقدر مستوى المتوسط السنوي الذي قدمت به تمويل البداية السريعة خلال فترة 2010-2012. وهذا لضمان عدم وجود فجوة في استمرار الدعم المالي بينما يتم خلاف ذلك مضاغفة الجهود.
- سوف تستمر الحكومات في برنامج عمل بشأن التمويل الطويل الأجل خلال عام 2013 تحت قيادة رئيسين مشاركين من أجل المساهمة في الجهود الجارية لزيادة حشد التمويل لإجراءات المناخ وتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف المقبل حول سبل بلوغ ذلك الهدف.
- أعلنت ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك والسويد ومفوضية الاتحاد الأوروبي في الدوحة عن تعهدات مالية محددة للفترة الممتدة حتى عام 2015، والبالغ مجموعها حوالي 6 بلايين دولار أمريكي.

نتائج أخرى رئيسية لمؤتمر الأطراف الثامن عشر في الدوحة

استعراض

- أطلقت الحكومات عملية نشطة لاستعراض الهدف المرجو لدرجة الحرارة على المدى الطويل. وستبدأ هذه العملية عام 2013 وتنتهي بحلول عام 2015، وستكون اختباراً واقعياً للمدى الذي وصل إليه خطر تغير المناخ وال الحاجة المحتملة إلى الحشد من أجل المزيد من الإجراءات.

النكيف



- حددت الحكومات السبل للمزيد من التعزيز لقدرات التكيف لأشد الفئات ضعفا، وأيضا من خلال تحسين التخطيط.
- تم وضع مسار نحو ترتيبات مؤسسية ملموسة لتوفير حماية أفضل لأكثر السكان ضعفا ضد الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث التي تبدأ بطيئا مثل ارتفاع مناسيب مياه البحر.
- تم الاتفاق على سبل تنفيذ خطط التكيف الوطنية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك الربط بين التمويل وغيره من الدعم.

دعم الإجراءات في البلدان النامية

- أكملت الحكومات وضع سجل لتسجيل إجراءات التخفيف في البلدان النامية التي تسعى إلى التقدير أو الدعم المالي. وسوف يكون السجل منصة مرنّة ونشطة على شبكة الإنترنت.
- تم الاتفاق في الدوحة على برنامج عمل جديد لبناء القدرات من خلال التعليم والتدريب ونشر الوعي العام في مجال تغير المناخ وتمكين الجماهير من المشاركة في صنع القرار بشأن إجراءات مواجهة تغير المناخ. ويكتسي هذا أهمية لإيجاد منابع دعم للشروع في نظام جديد لتغيير المناخ بعد عام 2020.

آليات السوق الجديدة

- تم الاتفاق على برنامج عمل للمزيد من التطوير لآلية جديدة قائمة على السوق في سياق الاتفاقية الإطارية، وتحدد أيضا العناصر الممكنة لتشغيلها.



- تم أيضاً الاتفاق على برنامج عمل لوضع إطار للاعتراف بالآليات المنشأة خارج سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، مثل برامج التعويض ذات الإدارات الوطنية أو الإدارات الثانية، والنظر في دورها في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التخفيف الخاصة بها.

إجراءات بشأن الغابات

- أوضحت الحكومات في الدوحة بشكل أكبر طرق قياس إزالة الغابات، وضمان دعم الجهود المبذولة لمكافحة إزالة الغابات.

احتجاز الكربون وتخزينه

- بحثت الحكومات المجتمعية في الدوحة في سبل ضمان الفعالية والسلامة البيئية للمشاريع المندرجة في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو التي تتحجز وتخزن الانبعاثات الكربونية.

تطوير ونقل التكنولوجيا

- أعطت البلدان دفعة إلى الأمام للعمل الجاري بشأن تمكين وتطوير ونقل التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على التكيف والحد من انبعاثاتها.

تجنب الآثار السلبية للعمل المناخي

- في بعض الحالات، يمكن أن يفضي تنفيذ الإجراءات التي تحد من الانبعاثات إلى عواقب اقتصادية أو اجتماعية سلبية على بلدان أخرى.



وقد ناقشت الحكومات في الدوحة تدابير لمعالجة هذه الآثار في منتدى خاص.